الفصل التاسع

الزعيم في منفاه

محاكمة الفقيد للمرة الثانية

لم يكد يمضي يومان على خطبة الزعيم في المؤتمر الوطني، حتى شرعت الحكومة في اتخاذ الإجراءات لمحاكمته، فجاءه إخطار على يد ضابط بوليس في الساعة العاشرة (مساء الأحد ٢٤ مارس سنة ١٩١٢م) بمنزله بحلمية الزيتون، للحضور إلى دار النيابة صباح الإثنين ٢٥ مارس، فذهب في الموعد المحدد، فإذا بالنيابة تستجوبه في بعض فقرات وردت في خطبته، واعتبرتها تحريضًا على كراهية الحكومة، وما أن علم كبار المحامين بهذا الاستجواب حتى هرعوا إلى النيابة ليقفوا إلى جانبه، فحضر منهم: أحمد بك لطفي، وعبد العزيز بك فهمي (باشا)، وأحمد بك عبد اللطيف، ومحمود بك فهمي حسين، وشهدوا الاستجواب، وقد كان جواب الزعيم عن سؤال النيابة «إن معظم عبارات الخطبة تدل على أنها من قبيل انتقاد أعمال الحكومة، ولفت نظرها إلى ما يجب عمله، وهو أمر تنادي به يوميًّا جميع الصحف التي نشر بعضها خطبتي حرفيًّا كالعلم واللواء، ونشر بعضها فقرات منها مع التعليق عليها بما يفيد الاستحسان أو الاستهجان، طبقًا لخطة كل واحدة منها، وهو أيضًا من قبيل ما يحصل من انتقاد أعمال الحكومة في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، فلا يجوز إذن الخروج بما ورد في خطبتي عن الغرض المقصود منه، وهو مجرد الانتقاد الواجب على كل مصري يعرف الواجب عليه».

وقد قوبلت إجراءات النيابة بالدهش والاستغراب من الناس جميعًا؛ ذلك أن خطبته كانت خفيفة اللهجة، بالنسبة لخطبه السابقة، ولم يكن فيها شيء يستوجب أية مسئولية، ولكن الاحتلال وصنائعه قد ساءهم أن يظل الفقيد حاملًا لواء الحركة الوطنية، وكانوا يظنون أن ما ناله من قبل من سجن سيثنيه عن جهاده، فلما رأوه

ماضيًا في طريقه، وأن الجمعية العمومية للحزب الوطني قد اجتمعت كعادتها، وألقيت فيها الخطب، وأرسلت برقيات الاحتجاج على الاحتلال، اعتزمت الحكومة أن تعمل على إعادة الزعيم إلى السجن بغير جريرة ارتكبها؛ لكي تخفت صوته، وبذلك تتراجع الحركة الوطنية، وتقف حركتها.

رفع الدعوى العمومية على المترجم

وترامت الأنباء من المتصلين بالدوائر الوزارية أن الحكومة قد صممت على أن تدخله السجن، كلما خرج منه، وانتهى التحقيق بإقامة الدعوى العمومية على الفقيد، بتهمة التحريض على كراهية الحكومة وبغضها وازدرائها، واتهمت أيضًا إسماعيل بك حافظ مدير جريدة (العَلَم)، وعلي فهمي كامل بك مدير جريدة (اللواء)؛ لنشرهما الخطبة في الجريدتين، وأحالت الثلاثة إلى محكمة جنايات مصر[1].

نظرت القضية (يوم الثلاثاء ٣٠ إبريل سنة ١٩١٢م) أمام محكمة الجنايات، وكانت مؤلفة برياسة المستر دلبروجلي، وعضوية محمد توفيق رفعت بك، وعلي ذي الفقار بك، وتولى الأستاذ عبد العزيز بك فهمي الدفاع عن إسماعيل بك حافظ، والأستاذ محمود بك أبو النصر عن علي فهمي كامل بك.

ومن عجيب أمر النيابة أنها استشهدت على سوء قصد الفقيد بأنه صرح في خطبته بأن لا دواء للحالة الحاضرة إلا بالدستور!! وإنه ليس هناك أدل على سوء

(١) استقال سعد زغلول باشا، وكان وزيرًا للحقانية، من الوزارة في (مارس سنة ١٩١٢م) أثناء التحقيق مع فريد بك، وصرح في حديث له مع المرحوم أمين بك الرافعي أن الإجراءات التي اتخذت ضده لم يؤخذ رأيه فيها، وكان ذلك من الأسباب التي عجلت باستقالته (العلم لسان حال الحزب الوطني، عدد ٥ إبريل سنة ١٩١٢م)، وذكرت صحيفة العلم أيضًا (عدد ٢ إبريل سنة ١٩١٢م) أن إجراءات التحقيق والسير في الدعوى اتخذت دون أخذ رأي الوزير المستقيل، وكانت المخابرة فيها دائرة بين رئيس الوزارة (محمد سعيد باشا) والنائب العام.

القصد، من أنه يريد قلب الحكومة رأسًا على عقب، وأنه إذا كان حسن القصد لحزبه أو لأمته، فذلك لا يمنع من أنه سيئ القصد للحكومة!!

ويبدو من دفاع النيابة مبلغ اعتساف الحكومة في محاكمة الفقيد وزميليه، ويتجلى لك هذا الاعتساف في مرافعة الأستاذ عبد العزيز بك فهمي عن إسماعيل بك حافظ، فإنك تجد فيها صورة جلية لما في موقف الحكومة من التحدي للحق والعدالة، قال:

«خطب فريد بك في إدارة العلم بالجمعية العمومية للحزب الوطني يوم ٢٢ مارس، ونشرت خطبته في جريدة العلم وجريدة اللواء، وقرأها من قرأها من الجمهور، فبعض الجمهور وافق عليها، وبعضه لم يوافق عليها، ومرت ككل المقالات بغير أن يظن أحد أن يكون لها الشأن الذي يسببه وجد المتهمون أمام محكمة الجنايات، والأمة ساكنة هادئة، ولم يكن هناك أفكار مما تلمح إليه النيابة اليوم، وكل ما في الخطبة لا يقضي بكل هذه الضجة، ومر يوم ٢٢، و٢٣، و٢٤ مارس، وفي يوم ٢٥ مارس، دعى فريد بك إلى النيابة، وإن حضراتكم لكم اطلاع أحيانًا على ما في الجرائد، ولا بد أنكم تعرفون ما هو تأثير الخطب والمقالات، وتأثير رفع أمثال هذه الدعوى على الخطيب وشركائه وشركاء شركائه. فلما دعي فريد بك إلى النيابة دهش الناس، وقالوا: علام يسأل فريد بك؟ فقلنا: لعل النيابة تكتفي بسؤاله، أو تحقق معه، أو لها شأن معه، وفي ذلك إنذار له ولغيره ممن يخشى أن يقف موقفه، وقلنا: إن ذلك ربما يوقف النيابة عند هذا الحد، ولكننا رأينا النيابة قد استمرت في التحقيق، ثم انتقل التحقيق من يد محقق إلى يد محقق آخر[1]، وجيء بمدير جريدة العلم، ومدير جريدة اللواء كما تسميه النيابة ولم تكتف بذلك، بل دعت غيره وغيره، لم تكتف النيابة بذلك، بل أخذت تفتش في إدارة العلم، وفي نادي

(١) كان يتولى التحقيق أولًا علي بك ماهر (باشا)، ثم نقل من يده إلى يد علي بك توفيق رئيس نيابة مصر. (انظر: ص٣٠٦).

الحزب الوطني، وفي منزل محمود بك فهمي، وبحالة مزعجة؛ أي أنه ابتدأ بعد الساعة ٨ مساء، ولكن بماذا خرجت النيابة؟ خرجت بإزعاج الأطفال في أسرتهم، والنساء في حجراتهن».

وهنا قال رئيس الجلسة: إن النيابة كانت تحقق جريمة أخرى.

فقال عبد العزيز بك: ما هي الجريمة يا حضرات القضاة؟ إنَّ النيابة ليس لها قانونًا التفيش بغير أن تسأل متهمًا عن جريمة معينة. إن فريد بك كان متهمًا بتهمة أركانها موجودة في ما نشرته الصحف، فإذا لا يجوز للنيابة أن تفتش بغير أن يكون هناك تهمة ومتهمون مسئولون، خرجنا من كل ذلك باتهام جريدة اللواء وجريدة العلم بعد كل هذه الضجة.

إنني لما وكلت في هذه القضية، كانوا يوجهون إلي أسئلة، كيف تتوكل في هذه القضية؟ ألا ترى أن المادة (١٥١) لا حد لها، فكنت أهز كتفي للقائلين، وجئت أمام حضراتكم واثقًا بعدالكتم، وأعتقد أن موكلي سيخرج بريئًا من هذه التهمة: هل للحكومة حق في أن تعمل كل شيء ولا ينتقد عليها منتقد؟ ولكن النيابة قد كفتني الجواب عن ذلك. إن الإنسان يخطئ ويصيب، وكل الأعمال هي عرضة للانتقاد، وحضراتكم هنا في مقام الانتقاد، تقولون للمخطئ: أخطأت، وللمصيب: أصبت، وأنا أشكر النيابة على ما بينته من جواز الانتقاد؛ ولكني أخالفها في الحدود التي وضعتها للانتقاد، فأنا لي الحق أن أقول: إن فلانًا أخطأ، وفلانًا لم يخطئ.

وهنا قال رئيس الجلسة: كما سمعنا من النيابة، إن الغرض هو القصد لا الانتقاد، فقال الأستاذ عبد العزيز بك: سأبين هذه النقطة أن الانتقاد مباح، وهذه الخطبة من الانتقاد المباح. إن فريد بك يا حضرات القضاة يخطب ويكتب من قبل، والحكومة كانت من قبل تتقبل انتقاداته التي هي أشد من خطبته التي يحاكم عليها المتهمون الآن، ولذلك أقرأ لحضراتكم شيئًا من خطبه.

فقال رئيس الجلسة: إنَّ هذا معلوم. فقال عبد العزيز بك: إني أقدم هذه الخطب للنيابة لترى إن كانت أشد من هذه الخطبة أم لا؟

فسأل رئيس الجلسة النيابة عنها، فقالت: إنها تعلم بها، وإنها لم تحاكمه عليها. فقال عبد العزيز بك: إذن يكون من التغرير بفريد بك وإسماعيل حافظ أن تهمل الخطب الشديدة ويحاكمون على أخف الأقوال؛ هذه مجموعة الجمعية العمومية ومجلس الشورى، وفيها من أشد الانتقاد ما لم تتضمن هذه الخطب، أنا أتحدى بهذه الأقوال ما جاءت به النيابة، لأثبت أن هذا من قبيل الانتقاد المباح، وكان إلقاء هذا الكلام في مواجهة النظار.

ثم أخذ يتلو قطعًا من محاضر جلسات الجمعية العمومية ومجلس الشورى، وفيها اتهام الحكومة بالتبذير، وبوضع أرقام وهمية في الميزانية، وعند ذلك قال رئيس المحكمة: إن هذا معلوم. فقال عبد العزيز بك: أنا أقدم الأوراق لترى المحكمة في محضري جلسات (١٨ و١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٩م) تلك الأقوال الجارحة التي قابلتها الحكومة بشكر الأعضاء.

ثم قرأ بعض محاضر الجمعية العمومية، وفيها أقوال عن الحكم الفردي، وبعد ذلك قال: إذن عندما نريد أن نفسر ما هو الانتقاد المباح ننظر درجة الضرر، فنحن نرى أن خطبة فريد بك لم تكن خارجة عن الانتقاد المباح، وهو أقل مما كتب وما خطب، وبالنسبة لخطبه نفسه، ومن الأقوال الغير الرسمية، فيكون فريد بك معذورًا، وإسماعيل بك معذورًا، وعلي بك معذورًا في اعتبار الخطبة من الانتقاد المباح.

ثم تكلم عن البيئة، وأنه ترد إلينا من أوربا جرائد وفيها انتقادات الكتاب للحكومة، وفي مصر جرائد أفرنكية تنتقد، وهيآتنا النيابية تقول أشد مما اتهمنا به، فإذا كنتم تعتبرون أن ذلك من التهم كان ذلك بالرغم منا لا تلومونا على تقليدنا،

فإننا نقتدي بما نسمع ونرى هذا مشروع منح إيرلنده استقلالها الإداري، جرى حوله من الانتقاد ما هو أشد وأمر مما خطب به فريد بك.

ثم قرأ ما نشر بهذا الشأن، من رمي الحكومة بالخيانة والمؤامرة، وبعد ذلك قال: إن كنتم تعاقبوننا على طباعنا، فالمسئول هو الحكومة؛ بل هي شريكة لنا في الجريمة؛ لأنها تقبلت من أعضاء مجلس الشورى والجمعية العمومية ما هو أشد من هذا، فهي التي سلحتنا بذلك.

ثم انتقل إلى الكلام على مغالطة النيابة في مذكرتها، حيث جعلت الضمائر الخاصة الاحتلال موجهة إلى الحكومة، وأخذ يقرأ قطعًا من مذكرة النيابة، ولفت نظر المحكمة إلى هذه النقطة، التي أرادت أن تجسم بها التهمة، وقال: أرجو من المحكمة حصر التهمة في دائرتها فقط، وقال: أنا أقول بملء فمي: إن التهم استخرجت في ورقة الاتهام من الخطبة ممسوخة مسخًا، ووجه نظر النيابة إلى مراجعة ورقة الاتهام مرة أخرى، وختم مرافعته بطلب البراءة.

الحكم

وبعد سماع دفاع المحامين خلت المحكمة للمداولة، ثم عادت وأصدرت حكمها بحبس المترجم سنة مع الشغل غيابيًّا، وحبس إسماعيل بك حافظ، وعلي فهمي كامل بك ثلاثة أشهر حبسًا بسيطًا.

هجرة الزعيم إلى المنفى

(٢٦ مارس سنة ١٩١٢م)

أدرك خاصة أصدقاء الفقيد من السرعة التي اتخذتها الحكومة في التحقيق معه، ومن المعلومات الوثيقة التي أفضى بها إليهم المتصلون بالدوائر الوزارية، أن نية الحكومة اتجهت إلى شل حركته وإبقائه رهن السجون، بواسطة سلسلة من المحاكمات لا تنتهي، بحيث إذا خرج من سجنه تخلق له تهمة جديدة، يدخل بسببها

السجن ثانية، وعلموا عند ابتداء التحقيق معه (يوم الإثنين ٢٥ مارس) أن سيصدر الأمر بالقبض عليه فورًا، قبل انتهاء التحقيق، وقد طلبت الوزارة من علي بك ماهر (باشا)، الذي تولى التحقيق مع الفقيد، إصدار أمر بالقبض عليه، فرفض قائلًا: إنه لا مسوغ لهذا الأمر، وأن الخطبة ليست فيها أية مسئولية جنائية، فلم يرض الحكومة هذا الموقف المشرف، وقررت نقل التحقيق من يده، وعهدت به إلى علي بك توفيق رئيس نيابة مصر، وكان الغرض من هذا التدخل أن يقبض على الفقيد فورًا.

فتداول أصدقاؤه الرأي فيما يجب أن يعمل لإحباط هذه المؤامرة التي دبرها الاحتلال والحكومة، ثم أجمعوا على ضرورة هجرة الزعيم إلى المنفى؛ لكي يمكنه أن يتابع جهاده في الخارج، ويرفع صوت مصر، وينادي بحريتها واستقلالها، ويعبر عن مطالبها وآمالها في جو حر طليق، وكان مما اتفقوا عليه أن معاناته لمتاعب النفي وشدائده أهون من أن يبقى طوال السنين رهن السجون ممنوعًا من الحركة، مغلول القلم، معقود اللسان، بله ما يكون غير ذلك من الإهانة والشماتة من خصوم الحركة الوطنية.

فلما انتهى التحقيق الأول (ظهر يوم الإثنين ٢٥ مارس) ذهب الفقيد إلى منزل إسماعيل بك لبيب بالحلمية الجديدة، وهنا وضعا خطة الهجرة، واتفق معه على أن يرافقه في السفر، وتناولا الغداء معًا، ثم نزلا، وقصدا نادي الحزب الوطني بشارع المغربي (عدلي باشا الآن)، ومن هناك ذهب إسماعيل بك إلى محل كوك للاستعلام عن البواخر المسافرة إلى الخارج، فوجد أن الباخرة الروسية (الملكة أولجا) ستقوم من الإسكندرية قاصدة بيريه فالأستانة في اليوم التالي (الثلاثاء ٢٦ مارس)، فقرر السفر فيها.

وكان الوقت ضيقًا، ولكن الظروف كانت تقتضي الإسراع في العمل؛ لأن الحكومة كانت جادة في استصدار أمر القبض على الزعيم.

وكان يشغل الزعيم في هذه اللحظة أمر عائلي دقيق؛ وهو كيف يخبر زوجته بما اعتزم عليه، إذ لم تكن تعلم أن الأقدار ستفرق بينها وبين زوجها العظيم، وقد حرص منذ أن استدعاه ضابط البوليس بالأمس على عدم إزعاجها بفحوى خطاب النيابة، ولما سألته عن سبب حضور الضابط في تلك الساعة المتأخرة من الليل، أخبرها أنه حضر ليستشيره في قضية له، فلما اعتزم الهجرة، وتواعد هو وإسماعيل بك لبيب على السفر من القاهرة في صبيحة اليوم التالي، لم ير بدًّا من أن يفضي إليها بأمر التحقيق، وبما صحت عليه عزيمته، فأخبرها يوم الإثنين ليلًا بجلية الأمر وأفهمها ضرورة سفره، وأوصاها بالجلد والصبر، وقد طلب إليها أن لا تخبر أولاده ولا أحدًا من العائلة بما اعتزم عليه، حتى لا ينزعجوا، وزاد في الاحتياط من هذه الناحية؛ إذ طلب إليها أن لا تطلعهم على صحف الصباح (الثلاثاء) لكي لا يقرءوا تفاصيل استجوابه بالنيابة، وكانت زوجته كما أسلفنا (ص٢٩) آية في الوفاء وعلو النفس، وسمو الأخلاق، فاستقبلت القضاء بالرضا، وشجعته على السفر وتحمل مشاق النفي.

وفي صباح الثلاثاء ٢٦ مارس، استقل الفقيد القطار من محطة الزيتون حتى كوبري الليمون، ثم ركب قطار الساعة السابعة صباحًا قاصدًا الإسكندرية، وقابله بمحطة العاصمة وبالقطار، كثيرون من إخوانه ومعارفه، فأخبرهم أنه ذاهب إلى الإسكندرية، ليترافع في قضية بالمحكمة المختلطة، ورافقه في القطار إسماعيل بك لبيب، وتغديا بالإسكندرية معًا في فندق (آيات)، وبعد الغداء قصدا إلى الباخرة الراسية في الميناء، وكان إسماعيل بك قد اشترى لنفسه تذكرة السفر، أما المترجم فركب دون تذكرة؛ لكي لا يعرف أحد من رجال الضبط بعزمه على السفر فيحجزوه، واحتجب في الباخرة بغرفة إسماعيل بك حتى انتهى مفتش الحجر الصحي من المرور فلم يلحظ وجوده، وبعد تحرك الباخرة أدى ثمن التذكرة، معتذرًا بأنه لم يجد الوقت الكافي لأدائه في مكتب الشركة بالإسكندرية.

وتحركت الباخرة في نحو الساعة الرابعة مساء؛ وبعد هنيهة اجتازت البوغاز، وما لبث الفقيد أن صعد على ظهرها، وأخذ يسرح الطرف في شواطئ المدينة، ومعالمها البادية، وهي تحتجب رويدًا رويدًا، وكلما أوغلت الباخرة في اليم، زاد تحديقه إليها، لكي لا يفوته أن يلقي النظرة الأخيرة على أرض الوطن وسمائه، وظل واقفًا يرنو ببصره إلى أفق مصر، حتى توارت الباخرة بين لجج البحار، وغاب الأفق عن الأبصار، وكانت هذه اللحظة آخر عهده برؤية مصر، ثم وقف هنيهة ينظر إلى حيث المعالم الغائبة عن بصره، الماثلة صورتها في فؤاده، ولسان حاله يذكر قول «الشريف الرضي»:

وتلفتتْ عيني فمذ خفيت عنها الطلول تلفت القلبُ

ولكم فكر عندئذ في الأرض التي أحبها، واضطر إلى مفارقتها، والسماء التي عشقها، وأرغم على هجرها، وزوجته وبنيه، وأهله الذين يحبهم ويحبونه، فباعدت الأقدار بينه وبينهم، وأصدقائه وأنصاره وتلاميذه الذين يحنو عليهم، ويأنس لهم، ويطمئن إليهم، والنيل الذي هام به، وتعلق بوحدته أن لا تنفصم، ثم يراه قد حيل بينه وبين مائه العذب، فلا يعود يتذوقه، ولا تكتحل عيناه برؤيته، ولن يراه وهو ينساب بين شواطئه الجميلة، مختالًا بين المزارع الغناء، والمناظر البديعة، والمدن والقرى القريبة والبعيدة التي أحبها وأحب ساكنيها من أعماق قلبه!

وهكذا كُتب على الزعيم المخلص لقومه وأمته، أن يكون جزاؤه على بره وإخلاصه، الهجرة من وطنه، وكُتب على مصر التي ترحب بالقريب والبعيد، وتئوي الأشرار والمجرمين، وطريدي العدالة من مختلف الملل والنحل، أن تضيق فلا تتسع لابنها البار الكريم!

وعلى كل ما ناله من المحن، فقد حافظ على شجاعته وثباته، واعتصم بصبره وإيمانه، فلم يدركه خوف ولا فزع، ولا أصابه جبن ولا هلع؛ حدثني إسماعيل بك

لبيب أنه لم يظهر عليه أي ضعف ولا وهن؛ بل بَدَا كأنه في رحلة عادية من رحلاته السابقة.

ولما وصلت الباخرة إلى ثغر (بيريه) باليونان، عزم على النزول إلى البر ليأخذ طريقه إلى أثينا، لحضور مؤتمر المستشرقين الذي كان محددًا لانعقاده يوم ٧ إبريل، وكان مشتركًا فيه من قبل، وسبق له حضوره بمدينة الجزائر، (انظر ص٣٦)، ولكن إسماعيل بك ثناه عن عزمه؛ خشية أن تسلمه حكومة اليونان إلى مصر، وهي حكومة ضعيفة ممالئة لإنجلترا، فعمل الفقيد بنصحه ولم ينزل إلى البر.

وصوله إلى الأستانة

وواصل السفر حتى الأستانة، فوصلها (صباح ٣١ مارس)، وهناك استقبله الشيخ عبد العزيز جاويش والطلبة المصريون بالترحيب والتكريم، ولقي من الحكومة العثمانية (بادئ الأمر) كل احترام وحفاوة، وكان على عزم أن يقيم بالأستانة، لاعتقاده أن حكومتها لا تسلمه إلى الاحتلال؛ بل تعده لاجئًا سياسيًّا لا يجوز تسليمه؛ وقد كان ولا ريب على حق في هذا الاعتقاد، فضلًا عما له من المكانة بوصف كونه زعيم الحركة الوطنية في مصر، وواجب على الحكومة التركية أن تعامله بما يستحق من الحفاوة والرعاية، وقد نظرت إليه حكومة الاتحاديين بهذا الاعتبار، فاطمأن قليلًا بإقامته بالأستانة، واستأجر منزلًا بضاحية «صاري يار» على البوسفور بالقرب من البحر الأسود، وأرسل في استدعاء عائلته من مصر، فجاءته (في شهر يونية سنة ١٩١٢م)، وأقامت معه، فاطمأنت نفسه، وعاش هنيهة عيشة هنية، بين زوجه وأولاده، وكان يقضي الوقت بالمنزل والاشتغال في حديقته، ويقضي جزءًا منه في استقبال مواطنيه الذين كانوا في مصيفهم بهذه الجهة، وأصبحت داره ملتقى المصريين القادمين من مصر، ولم يكن يذهب إلى الأستانة إلا قليلًا، لنشر مقالاته في جريدة «الجون ترك» التي كان يصدرها جلال نوري بك باللغة الفرنسية، وجريدة «الهلال العثماني» للشيخ عبد العزيز جاويش.

ولكن لم تدم هذه الحال ولا هذه الطمأنينة طويلًا؛ فإنه منذ تألفت وزارة أحمد مختار باشا (في يولية سنة ١٩١٢)، وكان من أعضائها كامل باشا صديق الإنجليز المشهور، تبدل موقف الحكومة التركية حياله وحيال المصريين كافة، وبدأت المخابرات بين الحكومة المصرية والحكومة التركية (في أغسطس سنة ١٩١٢م) لتسليم من ترى حكومة مصر تسليمهم، لمناسبة قضية المنشورات التي سيرد الكلام عنها، ففطن الزعيم إلى هذا التحول واعتزم الرحيل عن الأستانة، وكاشف زوجته بذلك، فوافقته على عزمه؛ وإذ كان ينوي حضور مؤتمر السلام بجنيف في (٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٢م)، فقد قدم سفره شهرًا، وأشار على الشيخ عبد العزيز جاويش أن يرحل هو أيضًا عن الأستانة في هذه الظروف، ولكن الشيخ جاويش استبعد أن أية حكومة عثمانية تسلمه للحكومة المصرية، وقد أظهرت الأيام مبلغ إسرافه في حسن الظن، وبارح الفقيد الأستانة، يصحبه إسماعيل بك لبيب يوم (٢٠ أغسطس سنة ١٩١٢م) قاصدًا إلى باريس بطريق سكة حديد الشرق، وقد دعته على المحطة، وودعه الشيخ عبد العزيز جاويش، والدكتور أحمد فؤاد، والمصريون جميعًا، وهتفنا له هتافًا حماسيًّا حين تحرك القطار.

وقد تبين أنه كان على حق في سوء ظنه بالحكومة التركية؛ إذ لم يمض على سفره أسبوعان حتى طلبت الحكومة المصرية القبض عليه وعلى الشيخ عبد العزيز جاويش؛ بدعوى اشتراكهما في تهمة المنشورات التي ضبطت مع أحمد أفندي مختار (بك)، وقد قبض على الشيخ جاويش في أوائل سبتمبر، وأرسل إلى مصر مقبوضًا عليه، ولما لم يجدوا الفقيد اكتفوا بتفتيش منزله بصاري يار، فلم يعثورا فيه على شيءٍ.

ومكث في باريس بضعة أيام، ثم سافر منها (يوم الخميس ٥ سبتمبر) قاصدًا جنيف، وأقام بها إلى انعقاد مؤتمر السلام.

حضوره مؤتمر السلام بجنيف وخطبته فيه

(سبتمبر سنة ١٩١٢م)

تابع الفقيد جهاده في منفاه، وكان أول عمل بارز له في سبيل رفع صوت مصر عاليًا، حضوره مؤتمر السلام العام الذي انعقد بمدينة (جنيف) بسويسرا (في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٢م)، وكان قد مهد إلى ذلك بحضوره المؤتمر السابق باستوكهلم سنة (١٩١٠م) كما تقدم بيانه (ص٢٠٨)، تم تأسيسه جمعية السلام العام بوادي النيل التي اعتمدتها اللجنة الدائمة بمدينة (برن) ضمن جمعيات السلام المرتبطة بالمؤتمر، وقد وزع الفقيد على أعضاء اللجنة مجموعة أعمال المؤتمر الوطني المصري الذي انعقد ببروكسل (في سبتمبر سنة ١٩١٠م)، ومجموعة خطبه، ليقفوا على حقائق المسألة المصرية، فدرست اللجنة مسألة مصر، وقررت أحقية مطالبها وعرضها على المؤتمر.

وهنا ندع للمترجم شرح ما تم في اللجنة والمؤتمر بقلمه، قال رحمه الله:

«درست اللجنة المسألة طويلًا، وقررت باتفاق جميع الأعضاء -بما فيهم الإنجليز- أحقية مطالبنا وعرضها على المؤتمر الذي كان تقرر اجتماعه بمدينة روما (في سبتمبر- أكتوبر سنة ١٩١١م).

سافرت في السنة الماضية (١٩١١م) مع الأخوين الفاضلين أحمد أفندي وفيق وعبد الرحمن أفندي الرافعي إلى روما، وكان وكيل جمعية السلام بمصر حضرة الفاضل عزب بك شكري قد وعدنا بالحضور، وكذلك بعض نوابغ الشبيبة المصرية بأوربا، ولكن لم يجتمع المؤتمر بسبب حرب إيطاليا للدولة العلية، وتقرر فيما بعد اجتماعه في هذه السنة (١٩١٢م) بمدينة جنيف الحرة.

سافرت إليها من باريس مع بعض الإخوان المصريين، ولحقنا بعض طلبة العلم من لوندره وليون وغيرها، كما انضم إلينا بعض طلبة جنيف، فكنا أكثر من عشرين

مصريًّا، وبصفتي رئيسًا لجمعية السلام بمصر اعتبرت مندوبًا عنها، قابلت في اجتماع التعارف (مساء الأحد ٢٢ سبتمبر) الكثير ممن تعرفت بهم في المؤتمر السابق، وتعرفت بكثيرين من الأعضاء الجدد، وتكلمت معهم في مسألتنا المزمع طرحها على المؤتمر، فوجدت منهم كل إقبال واستعداد لمساعدتنا وتعضيدنا في مطالبنا الحقة.

عُقدت جلسة الافتتاح في (صبيحة الإثنين ٢٣ سبتمبر) بقاعة الكلية الكبرى، وبعد خطب الترحيب من مندوب المدينة ومندوب الجمهورية السويسرية، والرد عليه من كبار المؤتمرين، صار انتخاب الوكلاء، فكنت منهم، كما انتخبت كذلك مندوبًا عن مصر مع الفاضل (الدكتور) أحمد أفندي طاهر الطالب بجامعة الطب بباريس بلجنة الشئون الحاضرة، التي من اختصاصها بحث مسألة مصر وتقرير ما تراه فيها، لعرضه على الاجتماع العام، اجتمعت هذه اللجنة بعد ظهر يوم الإثنين تحت رئاسة المسيو رويسن، وبعد أن تكلم بعض الحاضرين في مصلحتنا وعارض فيها بعض الإنجليز حررت اللجنة الاقتراح الآتية صورته وقررت عرضه على الجمعية العمومية للمؤتمر، وهاك ترجمته حرفيًّا:

«مضت سنوات عديدة والمؤتمر يعلم بالاحتجاجات التي رفعها الكثيرون من الأعضاء المصريين على الحالة السياسية التي سببها الاحتلال الإنجليزي، ولما كان المؤتمر يعلم أن الحكومة البريطانية نفسها كانت ولا تزال تعتبر الاحتلال العسكري في مصر مؤقتًا، وأنه في كثير من الأحوال -ولا سيما في سنة (١٨٨٢م) وسنة (١٨٨٤م)- تعهدت الحكومة البريطانية عهودًا صريحة على لسان مستر جلادستون ولوردجر انفيل أنها لا تمد أجل احتلال مصر إلى وقت لا نهاية له، وأن الأعضاء المصريين قد صرحوا أنهم يبنون عملهم بأكمله على أساس القانون، وأنهم يستنكرون استخدام وسائل القوة لتحقيق مطالبهم، فالمؤتمر يركن إلى شعور الأمة البريطانية الصحيح ويذكرها بالوعود التي ارتبطت بها الحكومة البريطانية، ويعرب عن أمله في أن يجلو الاحتلال البريطاني عن مصر في أقرب وقت ممكن، وأن يعاد

تأسيس حكومة ذاتية في مصر تكون فيها الضمانات الكفيلة بحفظ المصالح الدولية والأهلية».

وأدرجت مسألتنا ضمن أعمال المؤتمر؛ ولكن لم يأت دورها للمناقشة إلا في صبيحة يوم الجمعة ٢٧ سبتمبر، فاتتح الكلام المسيو جوبا Gobat السكرتير العام للجنة الدائمة وللمؤتمر، فشرح تاريخ الاحتلال وأسبابه، وبين أنه مؤقت باعتراف الإنجليز أنفسهم، وأتى على ذكر وعود وزراء الإنجليز، وقرأ بعضها ثم طلب الاقتراع على ما طلبته اللجنة.

فقام عضو إنجليزي اسمه ماديسون Maddison، من أعضاء مجلس العموم البريطاني، وأخذ يتكلم بحدة ضد طلبات المصريين، قائلًا: إن المؤتمر غير مختص بنظرها، وأنه لا يمكن مؤتمرًا مثل هذا أن يفحص في بعض دقائق مسألة عويصة مثل مسألة الاحتلال، وطلب الاقتراع على عدم اختصاص المؤتمر أولًا، ثم عضده أمريكي في عدم الاختصاص، وإن كان لم يوافق على الاحتلال، قائلًا: إن الاحتلال جريمة قديمة، ونحن نسعى لمنع الجرائم المستقبلة، بعد ذلك قال الرئيس، وكان المسيو لافونتين La Fontaine العضو بمجلس شيوخ بلجيكا: إننا سمعنا خطيبين من خصوم الدعوى، فيجب أن نسمع خطيبين من مصلحتها، وهما المستر جرين الإنجليزي، ومحمد بك فريد المصري، ثم دعا المستر جرين للخطابة، فقام ودحض دعاوى المستر ماديسون، مبينًا أن واجب إنجلترا إنما هو تنفيذ وعودها وسحب جنودها في أقرب وقت، وإعادة الحكومة الذاتية لمصر، كما كانت قبل الاحتلال، فصفق له الحاضرون وقاطعه المستر ماديسون مرارًا، حتى اضطر الرئيس لتنبيهه للواجب، واشتد اللجاج بينه وبين الرئيس، واتهم الرئيس بالتحيز لنا، مما حول أغلب الحاضرين عنه، وختم المستر جرين خطابه بالموافقة على اقتراح اللجنة ورفض المسألة الفرعية التي رفعها المعارض، ثم دعيت للخطابة؛ فقلت ما نصه:

«إني سعيد للوقوف أمام هذا الجمع الذي يشمل أساطين الأمم المتمدينة، لأدافع عن قضية مصر؛ أي قضية أمة ضعيفة، أمام أمة قوية تريد اغتيالها، وإني متأكد أني سأجد منكم كل مساعدة وتعضيد أمام هاضمي حقوقنا، وغاصبي بلادنا. إن مسألتنا ظاهرة ولا تحتاج لشرح طويل، فقد وفاها المسيو جوبا حقها من الوجهة التاريخية والسياسية».

ثم طلبت رفض المسألة الفرعية قائلًا: «إن هذه المسألة رفعت في مؤتمر استوكهلم، وبعد مناقشة طويلة تقرر رفضها وتكليف اللجنة الدائمة بفحص الدعوى، وقد فحصتها وتكلم عنها السكرتير طويلًا في تقريره السنوي، فلا يقال حينئذ: إنها لم تفحص، وأن ليس لدى المؤتمر الوقت الكافي لفحصها، يقول بعضهم: إن مسألة مصر كمسألة بولونيا (فقال الرئيس: إن بولونيا ممثلة هنا بصفتها أمة)، فقابل الحاضرون هذا التصريح بالتصفيق والتهليل، يقولون: إن مصر كبولونيا، وأنا أقول: أن لا شبه بينهما؛ لأن بولونيا جزئت بين ثلاث دول، أما مصر فمحافظة على ذاتيتها، ولم يدع الإنجليز أنفسهم أنها مستعمرة إنجليزية أو أنها تحت حمايتهم، ومع ذلك فهل ابتلاع أمة أو أمم كبيرة لأمة صغيرة، يحرم هذه الأمة حق الدفاع عن نفسها؟ كلا، إن حق الدفاع عن النفس واجب على أي حال، مهما كانت الصبغة التي يصبغ بها المعتدون أعمالهم المغايرة للإنسانية. إني أطلب لمصر هذا الحق الذي قرر المجلس في جميع اجتماعاته السابقة، وهو أن لكل أمة الحق المطلق في أن تحكم نفسها بنفسها كيفما تريد، أذكركم بقراراتكم السابقة، وأطلب منكم الإنصاف من أية قوة ابتلاع بلادنا. إن جميع المصريين من رأيي يطلبون الجلاء إلا بعض الذين يتظاهرون بمحبة الإنجليز لينقدوهم ثمن خيانتهم غاليًا. إن معارضي الأمريكي يقول: إن المؤتمر يشتغل بمنع الجرائم المستقبلة، لا بالجرائم القديمة، فهذا اعتراف منه بأن الاحتلال جريمة، وأنا أوافقه على ذلك، ولكن أقول: إنه جريمة مستمرة، كما نقول نحن معاشر المحامين، أو أنها تجدد كل صباح ما بقي الاحتلال.

وختمت عبارتي بطلب الموافقة على اقتراح اللجنة، مع رفض عبارة طلب الجلاء (في أقرب وقت ممكن)؛ لأن هذه العبارة تفتح لإنجلترا باب التسويف، فإنكم تعلمون أنها دخلت مصر لتبقى بها بضعة أسابيع، وها هي قد قضت بها مدة ثلاثين سنة، فليكن إذا طلب الجلاء حالًا، وبعد ذلك اقترحت سيدة إنجليزية وآخر نمساوي تعديل بعض فقرات الاقتراح لتخفيف عباراته، وأخيرًا أقفل الرئيس باب المناقشة، وطلب الاقتراع على المسألة الفرعية، فرفضت، ثم اقترع على التعديلات، فرفضت، وتقرر الاقتراح كما عرضته اللجنة (ص٣١١).

عند ذلك دوى المكان بالتصفيق المستمر، وعلا الهتاف من كل مكان، وأخذ المصريون يهنئ بعضهم بعضًا، كما أخذ أصدقاؤهم يهنئونهم كذلك.

وقد طيرت شركة هافاس قرار المؤتمر ضمن أنبائها التلغرافية الهامة، وكان هذا القرار فوزًا جديدًا للقضية المصرية، ودعاية كبرى لها بين مجموعة تمثل الأمم المتحضرة كافة، وقد أكبر الوطنيون هذا الجهاد الموفق من الزعيم في منفاه، كما أعجبوا ببعد نظره وحسن اختياره للوسائل العالمية في رفع صوت مصر، وإقناع أعضاء المؤتمر بأن الجلاء عن مصر هو خدمة للسلام العام، ولقد كان الوطنيون يغتبطون بمقالة تنشر في الصحف الأوربية دفاعًا عن القضية المصرية، فكم كان بابتهاجهم لصدور مثل هذا القرار من مؤتمر عالمي، يتألف من نحو أربعمائة مندوب يمثلون صفوة رجال العلم والسياسة والاقتصاد والقانون في مختلف الأمم!

وأرسل كثير من الوطنيين برقيات الإعجاب والتهنئة إلى الفقيد في جنيف، نذكر منها البرقية الآتية التي نشرها (العلم) في عدد (٣ أكتوبر سنة ١٩١٢م):

«فريد بك بجنيف:

نهنئكم بنجاحكم نجاحًا باهرًا، وفوز مجهوداتكم التي أثمرت إقرار المؤتمر وجوب الجلاء عن مصر، وإعطائنا حكومة مستقلة، ونؤمل أن نصل إلى ذلك قريبًا».

الإمضاءات: محمد شكيب القاضي بالمحاكم الأهلية سابقا، عبد الله طلعت، محمد علي المهندس، أحمد وجدي المحامي بالزقازيق، محمد عبد الملك حمزة المحامي بمصر، عبد الرحمن الرافعي المحامي بالزقازيق، عوض البحراوي المحامي بمصر، أحمد وفيق المحامي بالزقازيق، إسماعيل صادق، إسماعيل حافظ مدير العَلم، أحمد علي المحرر بها، عبد المقصود متولي المحامي بمصر، محمود حمدي السخاوي، أمين الرافعي المحامي بمصر، محمد زكي علي المحامي بمصر، مصطفى الشوربجي المحامي بطنطا، إسماعيل كامل المحامي بمصر.

في السويد

رحل الزعيم بعد انتهاء المؤتمر إلى السويد بدعوة بعض أصدقائه، ممن تعرف بهم في مؤتمر جنيف ومؤتمر استوكهلم، وشاهد معالم الرقي والحضارة ومنشئات البر والإحسان في هذه البلاد، ووصفها في مقالة شيقة نشرت بالعلم (يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩١٢م) عنوانها: (أسبوعان في ضواحي استوكهلم)، وصف فيها زيارته لبعض المستشفيات وملاجئ العجزة بهذه المدينة، فذكر أن عدد ما بها من المستشفيات والملاجئ يزيد على ما كان يوجد بالقطر المصري كله من هذا النوع، مع أن سكانها لا يبلغون سكان الإسكندرية! ووجد ما بها من النظام والنظافة لا نظير له في غيرها من البلدان، ورأى الخادمات يغسلن أرض الغرف والمماشي التي بينها بالصابون، وجميع خدم المستشفى من الفقراء عديمي الكسب، أو من العجزة أو النساء عديمات المعين، ويعطي لكل منهم أجرة قليلة، فضلًا عن المأكل والمسكن والملبس، وقد لفت في مقالته نظر ديوان (وزارة) الأوقاف إلى ما يمكن عمله للتيسير على الفقراء من إيراد الأوقاف الغنية ذات الغلة الوافرة؛ إذ لم يكن بمصر وقتئذ سوى ملجأ واحد للعجزة بطرة، وملجأ للنساء بجهة رحبة عابدين، وهو شيء قليل جدًّا إذا قورن بإيراد الأوقاف الخيرية.

ووصف في مقالته ضاحية اختار الإقامة فيها، تبعد عن استوكهلم مسافة نصف ساعة بالترام، اسمها «يورشولم»، قال عنها: إنها وحيدة في بابها، فريدة في نوعها، لم يوجد مثلها بأوربا، وإن مدينة هليوبوليس (مصر الجديدة) بجوار القاهرة تشبهها من بعض الوجوه، وتلك المدينة عبارة عن غابة متسعة على شاطئ الخليج الموصل بين بحر البلطيق ومدينة استوكهلم، مساحتها نحو أربعة عشر ألف فدان، ومخططة كأنها بستان كبير، وبها جميع موجبات الراحة، من ماء وكهرباء وتليفون ومجار، إلى غير ذلك مما يوجد في أحسن المدن وأحدثها، وجميع شوارعها مرصوفة بالمكدام، وعلى جوانبها الأفاريز من الخشب، الذي يوجد بكثرة عظيمة في هذه البلاد، وقد أسست هذه المدينة شركة في سنة ١٨٨٩م (أي من نحو ٢٣ سنة قبل زيارته)، وبعد أن أوجدت فيها الشوارع والمجاري وغيرها، قسمت الأرض، وعرضتها للمبيع بشروط غاية في السهولة، واشترطت على المشترين عدة شروط، أهمها أن القطعة لا تقل عن ثلاثة آلاف متر مربع وأن لا يبنى منها إلا جزء من ستة عشر جزءًا (أي نصف الثمن فقط)، وأن لا يبنى على الشارع مباشرة؛ بل يترك المشتري ستة أمتار على الأقل، وأن لا يرتفع البنيان عن ١٤ مترًا، وأخيرًا -وهو الأهم- أن لا يسكن المنزل إلا عائلة واحدة، وألا يوجد فيه إلا مطبخ واحد، ولذلك لم تفقد الغابة منظرها الأصلي، بل يظن السائر في شوراعها أنه في غابة بولونيا بباريس مثلًا، ويخيل إليه أن المنازل عبارة عن أكشاك أقيمت لراحة المتنزه، وليس بها دكاكين على الشكل المعروف؛ بل الحوانيت والقهاوي الموجودة بها كلها عبارة عن بيوت روعيت فيها الشروط السابقة، وقد قضى بهذه المدينة أسبوعين يتأمل في نظامها، ويتنقل بين رياضها، ويعجب بما أبدعته روح الهمة والابتكار في ربوعها.

في بلجيكا

ثم زار بلجيكا، ووصفها في مقالة بديعة نشرت في عدد (٧ نوفمبر سنة ١٩١٢م)، وتضمنت أحسن وصف لحالتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

أوجز فيها تاريخها القومي، وما فيه من عظات، فذكر أن الأمة البلجيكية من الأمم الصغيرة التي لاقت في حياتها أنواع الظلم والعسف من الأقوياء، فكانت دائمًا طعمة للقوي من جيرانها، حتى أنها لم تتمتع بنعمة الاستقلال إلا من عهد قريب، وكانت مدة قرون مستعمرة إسبانية! وقاست من حكام الإسبان المظالم أنواعًا، ولما ظهر نجم نابليون في أفق السياسة الأوربية ضمها إلى فرنسا، حتى يصبح حدها الشرقي نهر الرين، الذي كان امتلاكه موضع منافسات وحروب العنصرين الفرنسي والجرماني مدة قرون، وبعد أفول نجم نابليون، وتغلب أوربا عليه في واقعة واترلو سنة (١٨١٥م)، أخذت تعدل في خريطة أوربا؛ فضمت بلجيكا إلى هولاندا، وكونت منهما البلاد الواطئة؛ لكن الأمة البلجيكية، التي عرفت معنى الحرية، ولم تقبل هذا الفناء في مملكة البلاد الواطئة الجديدة، بل أرادت أن تكون لها وحدة ذاتية خاصة بها، فأخذت تعد معدات الثورة سرًّا، وبثت مبادئ الاستقلال بين جميع طبقات الشعب، حتى إذا ما كملت معداتها هبت للثورة كرجل واحد، مطالبة بالاستقلال التام، وساعدتها على ذلك فرنسا بجيش عظيم ضد الهولانديين، وكان حصن هولاندا المنيع مدينة (أنفرس) المحاطة بالأسوار والقلاع، ولكن جيوش الحرية تغلبت على فيالق الظلم، فاكتسحتها ودخلت أنفرس عنوة، وطردت الجيوش الهولاندية من البلاد، وأصبحت بلجيكا بلدًا حرًّا بمعنى الكلمة، ثم اجتمع مندوبو الأمة، وقرروا انتخاب أحد أمراء الألمان ملكًا دستوريًّا عليهم، وهو الملك ليوبولد الأول، وكان هذا الأمير إذ ذاك في إنجلترا، فأرسل المؤتمر الوطني وفدًا لعرض ملك بلجيكا عليه، على شرط أن يقسم باحترام الدستور، فقبل، وقال لأعضاء الوفد هذه الجملة التاريخية التي يجب على الأمراء والملوك والسلاطين تدبرها، ليتعلموا منها الواجب عليهم نحو الأمم التي رضيتهم ملوكًا عليها، وها هي بنصها الفرنسي منقولة عن قاعدة التمثال الذي أقيم له في أحد ميادين مدينة أنفرس:

Les destinees humaines n offrent pas de tache plus noble Que celle celle d etre appele a maintenir l independence d une nation et a consolider seslibertes

«لا يوجد علم بين الأقدار الإنسانية أشرف من أن يُدعى الإنسان للمحافظة على إحدى الأمم، وتثبيت دعائم حرياتها».

وقال عن حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية: إن الأمة البلجيكية صغيرة بعددها، ولكنها من أغنى أمم الأرض، فثغورها غاصة بالسفن، وتجارتها منتشرة في جميع أنحاء المعمورة، صادرة وواردة، ولها أشغال صناعية مالية في أغلب جهات العالم، والصناعة فيها متقدمة تقدمًا عظيمًا تزاحم به غيرها من الأمم حتى في بلادهم، فهي مثال حي للأمم الأخرى كالأمة المصرية التي يجب عليها أن تدرس نظاماتها الداخلية، وكيف أن حرية القرية في أمورها الداخلية، والمديرية في الأمور الخاصة بها، لا تنافي الحكومة المركزية ولا تضعف من قوتها، فلكل مدينة أو قرية هناك كما في فرنسا وغيرها مجلس بلدي منتخب، يقوم بشئون المدينة من تجارة وتعليم ونظافة وغيرها، فهو حكومة مصغرة في قلب الحكومة الأصلية، وكل مدينة تجتهد في نشر التعليم الابتدائي والصناعي بين أهلها، والمديرية تقوم بتأسيس المدارس الثانوية ومدارس المعلمين، والحكومة تشتغل بالتعليم العالي، وتمد بالمال المدن المديريات لإتمام مأموريتها إن أعوزها.

وبعد أن أفاض في الكلام عن التعليم والحالة الاجتماعية، عرج على الخدمة العسكرية فيها، فذكر أنها ليست بإلزامية في بلاد البلجيك؛ بل يؤخذ من كل أسرة شاب واحد، ولكن القوم ابتدأوا يشعرون بضرورة زيادة قوتهم الحربية للمحافظة على حيدتهم حيث أصبح الحق للقوة، ولا احترام للمعاهدات مهما كانت قوتها الأدبية، فالبلجيكيون يخشون أن يداس استقلالهم لو وقعت الحرب بين ألمانيا وفرنسا، فيخترق أحد الجيشين البلاد، فيقابله الآخر بالمثل، فتصبح أرض بلجيكا

ميدانًا لقتال الأمتين[١]، لذلك قد أعدوا مشروعًا يجعل الخدمة العسكرية إجبارية، وبناء القلاع على الحدود من الجبهتين، حتى تأمن نوعًا على استقلالها، وتمنع خرق حيدتها، وقال: إن هذا المشروع سينظر بمجلس النواب في هذه السنة (١٩١٢م).

وختم مقالته بقوله: «إنَّ الأمم الصغيرة بأوربا أصبحت لا تأمن على حريتها أمام نمو الأمم الكبرى، التي تهدد العالم بقوة ضخامتها البرية، وأساطيلها البحرية، ولا تتأخر عن إزالة العقبات التي تقف في طريقها وتمنعها من إتمام ما تنويه نحو جاراتها القوية، فتنافس الإنجليز والألمان على سلطنة البحار، يهدد كيان هولاندا وبلجيكا؛ بل الدانمرك، لذلك سمعت من بعض رجال السياسة باستوكهولم أن أمم الشمال الصغرى تفكر في عقد محالفات دفاعية بين بعضها وبعض، وفي تأليف حكومة مشتركة اتحادية تضم السويد والنرويج والدانمارك وهولاندة وبلجيكا، تكون أشبه شيء بالاتحاد الجرماني، أو الولايات المتحدة الأمريكية، وأنهم يرون تحقق هذه الفكرة صعبًا وبعيدًا؛ ولكنهم يشتغلون لتنفيذها إذ يرونها المانع الوحيد لتعدي الأقوياء عليهم، والحصن المنيع لحماية حريتهم واستقلالهم».

الحالة في مصر بعد نفي الزعيم

ساد البلاد بعد نفي الزعيم جو من الإرهاب، تعددت فيه وسائل الضغط، وكثرت الوشايات والسعايات، واستهدف الوطنيون لشتى ضروب العسف والاضطهاد، وسعت الحكومة في مطاردة الحركة الوطنية، وضرب نطاق من التجسس حولها، واستخدمت في سبيل ذلك الوعد والوعيد، لإلقاء التخاذل في صفوفها، وكان مما اتخذته للتنكيل بها أن لجأت إلى المحاكمات الرهيبة لتلقي الرعب في قلوب أنصارها وتبعث الفزع إلى نفوسهم.

---

(١) وقد حدث ما توقعه الفقيد في الحرب العالمية الأولى التي نشبت في أغسطس سنة (١٩١٤م) أي بعد سنتين من تنبؤاته في هذه المقالة.

قضية إمام واكد

(يولية سنة ١٩١٢م)

ففي (أوائل يولية سنة ١٩١٢م) وقبل أن تنتهي مدة الحبس المحكوم بها على علي فهمي كامل بك وإسماعيل بك حافظ، ظهرت قضية جديدة، اتخذتها الحكومة ذريعة لنشر حكم الإرهاب في البلاد، وهي قضية المؤامرة التي زعمت بأنها دبرت لاغتيال الخديوي واللورد كتشنر ورئيس الوزراء وغيرهم، فألقى القبض على كثير من الشبان المنتمين إلى الحركة الوطنية، وفتشت منازلهم في جنح الظلام، وانتهى التحقيق بإقامة الدعوى العمومية على كل من إمام أفندي واكد ومحمود أفندي طاهر العربي الطالبين، ومحمد أفندي عبد السلام البرعي المحرر باللواء، واتهمتهم جميعًا بأنهم اتفقوا على اغتيال الخديوي، ورئيس الوزراء (محمد سعيد باشا) واللورد كتشنر المعتمد البريطاني، ومحمد مجدي باشا، والمستر دلبروجلي المستشارين بمحكمة الاستئناف.

وطلبت النيابة العمومية محاكمة المتهمين بموجب قانون الاتفاقات الجنائية الذي وضعته الوزارة سنة (١٩١٠م).

ولم يكن للاتهام في هذه القضية من سند يرتكن عليه سوى شهادة جورج بك فيليبدس مأمور الضبط بمحافظة العاصمة ورئيس الجواسيس، وهو الذي ثبتت عليه فيما بعد جريمة الرشوة وابتزاز أموال المعتقلين وحكم عليه من أجل ذلك في سنة (١٩١٧م) بالسجن خمس سنوات، واعترف بعد الحكم عليه بأن قضية المؤامرة ملفقة.

وقد بدئ في نظر هذه القضية يوم (الأحد ١١ أغسطس سنة ١٩١٢م) أمام محكمة جنايات مصر، وكانت مؤلفة برياسة علي ذي الفقار باشا، وعضوية محمد توفيق رفعت بك (باشا)، وأحمد موسى بك (باشا)، وجلس في كرسي النيابة عبد الخالق ثروت باشا النائب العام.

وحضر للدفاع عن المتهمين: إبراهيم الهلباوي بك عن إمام أفندي واكد، والأستاذ مصطفى الشوربجي عن محمود طاهر العربي، والأستاذ عبد الوهاب البرعي عن محمد أفندي عبد السلام.

وظلت المحكمة تنظر القضية حتى يوم (الثلاثاء ١٣ أغسطس)، وفيه أصدرت حكمها على إمام أفندي واكد بالأشغال الشاقة خمس عشر سنة، وعلى كل من محمود طاهر العربي أفندي ومحمد عبد السلام أفندي البرعي بالسجن خمس عشر سنة.

قضية المنشورات

(أغسطس سنة ١٩١٢م)

وفي أغسطس من تلك السنة ظهرت قضية أخرى، سميت بقضية المنشورات، وخلاصتها أن منشورات ثورية ضبطت مع أحمد أفندي مختار (بك) الطالب المصري بالمدرسة الحربية بالأستانة، جاء بها على ظهر الباخرة إلى الإسكندرية، وبنت الحكومة على هذه المنشورات افتراض وجود جمعية سرية من الشبان لها أغراض ثورية، فألقت القبض من جديد على كثير منهم، واتسعت حركة الاعتقال في القاهرة والإسكندرية والمدن الأخرى، ولم تلبث أن تخطت حدود مصر إلى الخارج، إذ وجهت النيابة تهمة الاشتراك في وضع هذه المنشورات إلى الشيخ عبد العزيز جاويش، وكان مقيمًا بالأستانة، فاستصدرته من الحكومة العثمانية أمرًا باعتقاله، واعتقال بعض الشبان المصريين، فقبضت عليهم وأرسلتهم إلى مصر، فكان لتسليم الحكومة العثمانية إياهم في تهمة سياسية استياء شديد ودهش بالغ؛ ذلك بأن القانون الدولي لا يبيح تسليم متهم سياسي إلى حكومة أخرى، وقداتهم الشيخ جاويش و(الدكتور) عبد الغفار متولي الطالب بمدرسة الطب، والدكتور حسين مرتضى، بالاشتراك في وضع هذه المنشورات، وبقوا في السجن مدة طويلة من الزمن رهن التحقيق، ثم أصدر النائب العام (عبد الخالق ثروت باشا) قراره في (١٩ أكتوبر سنة ١٩١٢م) بحفظ القضية بالنسبة لهم، وإحالتها إلى محكمة الجنايات بالنسبة لأحمد

أفندي مختار وحده، ونظرت القضية أمام محكمة جنايات الإسكندرية، فقضت عليه في (١٦ نوفمبر سنة ١٩١٢م) بالسجن عشر سنوات.

تعطيل اللواء نهائيًّا

وفي (٣١ أغسطس سنة ١٩١٢م) أصدرت الوزارة قرارًا بتعطيل جريدة (اللواء) نهائيًّا، بحجة أنها عينت محررًا مسئولًا، دون أن تحصل على إذن ذلك من إدارة المطبوعات، وأن بعض رجالها (تقصد علي فهمي كامل بك) قد صدرت عليهم أحكام قضائية عن أمور موجبة للاضطراب، ومخلة بالأمن العام.

وبذلك انتهت حياة هذه الصحيفة المجيدة، بعد أن طلت ميدانًا للكفاح الوطني نيفًا واثنتي عشرة سنة، كانت فيها مثالًا للرقي الصحفي والجهاد النزيه، في سبيل رفعة شأن الوطن وبنيه.

تعطيل العلم نهائيًّا، وظهور (الشعب)

وفي (٧ نوفمبر سنة ١٩١٢م) قررت الوزارة تعطيل جريدة (العلم) لسان حال الحزب الوطني نهائيًّا؛ لأنها نشرت مقالًا للفقيد عن رأيه في الحرب البلقانية، وما أصاب تركيا فيها من الهزائم، وكان قد حمل كامل باشا الصدر الأعظم مسئولية الحالة التي انتهت إليها، فساء الحكومة أن يطعن في رجل اشتهر بولائه للإنجليز! فقررت لذلك تعطيل العلم نهائيًّا، وقالت في أسباب القرار: «وحيث إن هذه المقالة التي ختمت بالطعن الشديد في ولاة الأمور العثمانيين الذين ألقي عليهم تبعة ما أصاب الجيش العثماني، إنما هي مقالة من شأنها إثارة خواطر المسلمين وإيغار صدورهم نحو ولاة الأمور المذكورين في هذه الظروف التي تستلزم الهدوء والسكينة، وحيث إن هذه الجريدة اعتادت نشر ما يكدر صفو الراحة العمومية، فضلًا عن أنها لسان حزب اتخذ رئيسه لنفسه خطة التهييج، وحيث إنه سبق صدور قرارين بتعطيل هذه الجريدة مرتين؛ الأولى لمدة شهرين بتاريخ (١٩ مارس سنة

١٩١٠م)، والثانية لمدة ثلاثة شهور بتاريخ (١٩ ديسمبر سنة ١٩١١م)، فلهذه الأسباب، ومحافظة على النظام العام، تقفل جريدة (العلم) التي تصدر بالقاهرة من تاريخه».

ولا ريب في أن روح الاعتساف تبدو بارزة في هذه الأسباب؛ إذ ما شأن الحكومة المصرية بالطعن في سياسة حكومة أخرى لم تكن وإياها على صفاء ووداد، اللّٰهم إلا أن يكون الغرض هو الدفاع عن كل سياسي يدين بالولاء للإنجليز! ويبدو التناقض الظاهر في الأسباب بين هذا القرار، وقرار تعطيل جريدة (العلم) ثلاثة شهور، فإن الوزارة قد ارتكنت في قرارها السابق (ص٢٨٧) على نشرها مقالة نسبت فيها إلى الحكومة والاحتلال النكاية بتركيا في الحرب الطرابلسية، أما في قرارها الأخير، فإنها تتظاهر بالدفاع عن تركيا، والوقاع أنها في كلا القرارين إنما تدافع عن الاحتلال وسياسته، وتتعمد الإساءة إلى الفقيد وإلى الحزب الوطني؛ إذ جعلت من أسباب قرارها الأخير أن جريدة (العلم) اعتادت نشر ما يكدر صفو الراحة العمومية، وأنها لسان حال حزب اتخذ رئيسه لنفسه خطة التهييج، والله يعلم أن كلا الزعمين محض افتراء، لا أساس له من الحق، فلا الجريدة كانت تنشر ما يكدر صفو الراحة، ولا اتخذ الفقيد لنفسه خطة التهييج، وإنما كانت خطته المطالبة باستقلال البلاد وحريتها، ومنهجه الدفاع عن حقوقها المقدسة، فأين تكدير صفو الراحة العمومية وأين التهييج في ذلك؟

وقد عادت جريدة (الشعب) إلى الظهور، واتخذها الحزب الوطني لسان حاله بعد إقفال (العلم)، وتولى أمين بك الرافعي رياسة تحريرها، كما كان يتولى رياسة تحرير (العلم) منذ فبراير سنة (١٩١٢م).